

## مجتمع المعرفة: المفهوم والإشكاليات



يتحدد الإطار النظري لتقرير المعرفة العربي للعام 2011/2010 من خلال تناول المفهوم المركزي الذي يهدف التقرير إلى تسليط الضوء عليه وسبر أغواره والمتمثل في "إعداد الأجيال الناشئة العربية لمجتمع المعرفة" باعتباره هدفاً ووسيلة لتحقيق النهضة العربية المنشودة. ويتناول هذا الفصل مفهوم مجتمع المعرفة في علاقته بإعداد النشء إلى جانب عدد من الإشكاليات الأساسية ذات العلاقة بعملية النهضة العربية والانخراط في مجتمع المعرفة وهي: إشكالية التنمية الثقافية في المنطقة العربية، وإشكالية التناقض الكامن في مجتمع المعرفة واقتصاديات المعرفة، وإشكالية حرق المراحل، وإشكالية التغيير في نظم التعليم.

ويرتبط إعداد النشء للمستقبل بمفهوم إقامة مجتمع المعرفة ككل. ومعظم المنطلقات والمتطلبات والعناصر التي طالبنا بها في تقرير المعرفة العربي لعام 2009 لإقامة مجتمع المعرفة في المنطقة العربية نطالب بها مرة أخرى، من توسيع مجال الحريات، وإصلاح التعليم، وترسيخ البنية التحتية المعلوماتية وتحفيز الإبداع. وليتم ذلك، لا بد من فتح نافذة التواصل مع أنفسنا ومع العالم لرأب الفجوة المعرفية التي إن تركناها ستزداد يوماً بعد يوم ويصبح من الصعب تداركها.

## مجتمع المعرفة: المفهوم وعلاقته بإعداد النشء

شاعت مصطلحات كثيرة لوصف التحولات الهائلة التي يعيشها عصرنا اليوم والكيانات التي تتجه المجتمعات نحوها، منذ نهاية القرن العشرين، ولوجاً إلى القرن الحادي والعشرين. ومن أهم هذه المصطلحات "مجتمع المعلوماتية"، و"مجتمع الشبكات"، "اقتصاد المعرفة"، و"مجتمع المعرفة". وترى إحدى الباحثات أن هذه المصطلحات يمكن

استعمالها تبادلياً، وإن كان كل مصطلح فيها يهدف إلى التأكيد على بعض الجوانب دون سواها في ظاهرة التحول الذي نعيشه في هذا العصر (جوديث ساشز، بالإنجليزية، 2008). واعتبر تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 أن المعرفة هي أداة لتوسيع خيارات البشر وقدراتهم، وهي المدخل الرئيسي لتحقيق التنمية الشاملة. كما عرف مجتمع المعرفة بأنه المجتمع الذي يقوم على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة، والحياة الخاصة، حيث أصبحت المعرفة بصورة متزايدة محركاً قوياً للتحولات الاقتصادية والاجتماعية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003). وتبنى تقرير اليونسكو الصادر عام 2005 مفهوم مجتمع المعرفة، واستعمله بصيغة الجمع "مجتمعات المعرفة" معتبراً أنه الأكثر مطابقة للتحولات الجارية في عالم يشكل البعد التقني فيه حجر الزاوية، كما يشكل الاقتصاد الجديد وشبكات الاتصال المظهرين المركزيين لبنيته العامة.

وقد وسع تقرير المعرفة العربي الأول للعام 2009 دلالات مفردة المعرفة في مفهوم مجتمع المعرفة لتشتمل على الأبعاد الثقافية والحضارية بحيث لا يظل المفهوم مقتصرًا على البعدين العلمي والتقني كما هو الحال في مرتكزات ومؤشرات اقتصاد المعرفة الدارجة في بعض الأدبيات كتقارير البنك الدولي. ويؤكد تقرير المعرفة العربي على أن مجتمع المعرفة، الذي تكتفي بعض التسميات بنعته بـ "المجتمع الرقمي" هو مشروع مجتمع، وهو أكبر من أدواته وأكبر من شبكات الانترنت. وبذلك، أمكن لتقرير المعرفة العربي أن يسلط الضوء على أن "مجتمع المعرفة" يعتبر نقله متقدمة عن "مجتمع المعلوماتية" وهذا ما يتفق عليه الآن كثير من المفكرين الذين ينظرون إلى أن

لا بد من فتح

نافذة التواصل

مع أنفسنا ومع

العالم لرأب

الفجوة المعرفية

التي إن تركناها

ستزداد يوماً بعد

يوم ويصبح من

الصعب تداركها

إن المعرفة هي أداة

لتوسيع خيارات

البشر وقدراتهم،

وهي المدخل

الرئيسي لتحقيق

التنمية الشاملة

إن الرؤية العربية  
لمجتمع المعرفة  
يجب أن تنحو  
منحى شاملاً،  
لتنزع نحو بناء  
مجتمع تصبح فيه  
المعرفة محصلة  
للمجموع بين ثقافات  
المعلومات والخبرة  
والقدرة على الحكم

إن التعاون بين  
الناس وبين الدول  
هو نتيجة التفاوت  
في المعرفة والمهارات،  
وإن الاستثمار في  
التعليم من شأنه  
أن يقلل الفجوة  
ليس بين الناس  
فقط بل بين الدول  
أيضاً  
(دانيال بيل)

تقانة المعلومات والاتصالات قد أدت إلى إدراك أن "المعرفة" أصبحت هي المبدأ والقوة الدافعة لكل أبعاد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تحدث من حولنا في عالم اليوم (برنامج الأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009). ومن هذا المنطلق، يؤكد التقرير الحالي، في معرض حديثه عن إعداد النشء، أن الرؤية العربية لمجتمع المعرفة يجب أن تنحو منحى شاملاً، لتتبع نحو بناء مجتمع تصبح فيه المعرفة محصلة للمجموع بين ثقافات المعلومات والخبرة والقدرة على الحكم، من أجل ترشيد الموارد، وحشد واستخدام الوسائل المتاحة في اتجاه بلوغ النهضة وتملك مكاسب التنمية الإنسانية.

وفي إطار محاولات فهم وتفسير التغيرات العالمية الجديدة التي تشمل الجوانب الثقافية والسياسية والاجتماعية والتربوية من حولنا، فقد اعتمد أحد الدارسين العرب (السيد يسين، 2000) على مفهوم عام ذاع في العلوم الاجتماعية في السنوات الأخيرة، وهو مفهوم "النموذج" (Paradigm) الذي صكه توماس كون في كتابه الشهير "بنية الثورات العلمية". ويمكن ترجمته إلى العربية بمعنى "نموذج النظرية الشاملة". وجاءت ملاحظة الباحث لتؤكد أن النموذج القديم، الذي كان سائداً من قبل قد سقط بمناه السياسي والقيمي والمعرفي، وأن نموذجاً جديداً يتخلق ويصعد مع تصاعد الثورة الجديدة في تقانة الاتصال، التي بزغت منذ السبعينات في القرن العشرين، وكذلك الثورة العلمية التي ارتبطت بوعي كوني جديد متأثرة بثورة الاتصال، وأيضا الثورة المعرفية التي تتمثل فيما يسمى في الغرب "ما بعد الحداثة"؛ وكلها ثورات أفرزت سياقات متجانسة تشكل في مجملها نموذجاً جديداً صاعداً يطلق عليه البعض تسميات مختلفة - أشرنا إليها - لكن ما نستقر عليه هو مصطلح أو نموذج "مجتمع المعرفة".

وحيث أننا في مجال بحث عمليات إعداد النشء لمجتمع المعرفة، فلا بد أن نشير إلى الدور المحوري لزيادة الاستثمار في التأهيل والتكوين والتعليم لتنمية الموارد البشرية الملائمة لهذه النقلة النوعية في اقتصادات ومجتمع المعرفة. وقد تنبأ الدارسون بما يحدث في العالم من تحول جذري في جوانب المجتمع وانتقال الإنتاج إلى مرحلة جديدة. وأكد هؤلاء الباحثون أن التعاون بين الناس

وبين الدول هو نتيجة التفاوت في المعرفة والمهارات، وأن الاستثمار في التعليم من شأنه أن يقلل الفجوة ليس بين الناس فقط بل بين الدول أيضاً (بيل، بالإنجليزية، 1973). ولقيت هذه الفكرة تأييداً كبيراً، ولا سيما مع بداية تسعينات القرن العشرين، لأن أساس التقدم في الثروة الاقتصادية هم العاملون في المعرفة<sup>1</sup> والأنشطة الرئيسية المنتجة للثروة سوف لا تكون في استخدام المواد الخام، ولا رأس المال، ولا للعمالة؛ فالقيمة المضافة سوف تنتج من خلال التجديد والإبداع، ومن خلال تطبيق المعرفة في العمل. وسوف تتحدد قيمة المنتجات في "المعرفة" التي تكمن في المنتج النهائي. (دروكر، بالإنجليزية، 1994).

ويحاول باحث آخر (تومي، بالإنجليزية، 2001) رصد تطور ثورة المعلومات والمعرفة وتعاظمها في ثلاث موجات حيث يرى أن الموجة الأولى بدأت مع بداية السبعينات وامتدت حتى بداية التسعينات في القرن العشرين، وارتبطت بتوقعات ثورة تقانة المعلومات والاتصال التي توقع أن تحدث (وهي أحدثت ذلك بالفعل) تغيرات كبيرة في ميدان التلفزة والاتصال، ونتجت عنها بنية تحتية لشبكات اتصال ضخمة، وكذلك مبادرات في تنمية التقانة خاصة في اليابان وأوروبا والولايات المتحدة. أما الموجة الثانية، فقد بدأت مع بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث ظهرت وتبلورت التنافسية العالمية، والنمو الاقتصادي، وحماية الخصوصية، وحقوق الملكية الفكرية. ويكمن الاختلاف الكبير بين الموجة الثانية والموجة الأولى في ظهور ما يسمى "الفجوة الرقمية" داخل الوطن الواحد، وبين الأوطان في العالم، وكذلك في تأكيد مفهوم العولمة بفعل تضخم الشبكات وتراكم تقدم تقانة المعلومات. وقد تسارعت الموجة الثانية في انتشارها حول العالم كموجة هائلة التضخم بفعل الشبكة العالمية "الإنترنت". ومما يميز تقنيات المعلومات والاتصالات في الموجتين الأولى والثانية هو نشوء وانتشار استخدام الإنترنت والحاسوب الشخصي. أما ظهور ما يسمى "الفجوة الرقمية" داخل الوطن الواحد، وبين الأوطان في العالم فهو نتيجة لانتشار استخدام الإنترنت والحاسوب الشخصي على نحو متفاوت بين شرائح المجتمع الواحد وبين البلدان (عمر بزري، عضو لجنة القراء).

إن تصاعد هذه الثورات، وما أحدثته من

إن السياسات

التكنولوجية،

والسياسات

الاجتماعية ينبغي

أن يتم تنميتها معاً

بشكل متكامل، وأن

ينبثق كلاهما عن

أهداف متكاملة

إن المعرفة تنتج

المزيد من المعرفة،

ولذلك فالكتلة

الحرجة من صناع

المعرفة مسألة هامة

جداً في تحقيق

إنتاج المعرفة، وبناء

اقتصاد المعرفة

المعلومات، وجميع مصادر المعرفة الأخرى. كما أن المعرفة تنتج المزيد من المعرفة، ولذلك فالكتلة الحرجة من صناع المعرفة مسألة هامة جداً في تحقيق إنتاج المعرفة، وبناء اقتصاد المعرفة. وفي ذلك ما يلقي الضوء على أهمية موضوع إعداد النشء حتى نستطيع بناء هذه الكتلة الحرجة المطلوبة للعبور إلى مجتمع المعرفة المنشود في المنطقة العربية. ونجد في المشهد الحالي في العالم ما يعكس هذه الفكرة من حيث القوى البشرية والبنية التحتية متمثلاً في وادي السليكون في كاليفورنيا، والحزام الإلكتروني في ألمانيا، وإقليم سينشو في تايوان، والممر العملاق للتكنولوجيا (أو للوسائط المتعددة) في ماليزيا. وهذه كلها أمثلة لفكرة الكتلة الحرجة التي تقود عملية إنتاج المعرفة. (هاريس، بالإنجليزية، 1998).

وإذا كان التطور في تقانة المعلومات والاتصال أحد ركائز مجتمع المعرفة، فإن العولمة/الكوكبية هي الركيزة الثانية. والعولمة<sup>2</sup> تعني الانتشار المتزايد للمعلومات والمعرفة بين البشر، وزيادة التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، وكذلك إزالة الفواصل والمسافات بين الدول وإذابتها في ترتيبات عالمية واحدة تتجاوز الجميع، وما بينهما من حدود جغرافية، وتجمعهم جميعاً في كيان كوكبي واحد.

ويؤكد أكثر المحللين على تلك التغيرات الهائلة التي حدثت في عالمنا اليوم وجعلته، رغم التباينات والحدود القائمة، "قرية صغيرة" بالمعنى المجازي. ويلقي أحدهم الضوء على أن التقانة والاتصالات قد وضعت جميع الناس في العالم على اتصال بعضهم ببعض، وأتاحت سيولة "المعرفة" للجميع (بمعنى سرعة انتشار المعرفة وتداولها بين الجميع)، حتى حصلت الهند والصين على ثروة متزايدة من شأنها أن تمثل تحدياً للولايات المتحدة نفسها حتى تطور من نفسها بسرعة، وتحافظ على مكانتها في هذا الكوكب. ونجد في هذا العالم المتصل أن كثيراً من آليات التعاون كالمعرفة والخيال وتقانة المعلومات والاتصال قد أصبحت سلعاً في متناول كل واحد. إن كثيراً من الناس الآن يملكون القدرة والإمكانية لخلق سياقاتهم (حياتهم). لكن يوجد شيء واحد فقط لم يكن، وليس بالإمكان أن يكون، سلعة، وهو الخيال الإنساني (فريدمان، بالإنجليزية،

تغيرات في العالم في كل نواحي الحياة، بلغ ذروته فيما أطلق عليه "الموجة الثالثة" التي بزغت بوادرها منذ نهاية تسعينات القرن الماضي وأوائل القرن الحالي. فقد أصبح من الواضح، كما يبين أحد الباحثين، أن العلاقة بين التغير التكنولوجي والتحول الاجتماعي علاقة معقدة ومركبة، وأن الفكرة القائلة بأن للتغيرات التكنولوجية تأثيرات اجتماعية يمكن ضبطها ببساطة من خلال سياسات ملائمة أصبحت الآن فكرة غير صحيحة، بل وزائفة. فلقد أصبحت هذه التغيرات من التغير بمكان بحيث لم يعد بالإمكان استخدام سياسات تكنولوجية بمعزل عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية في المجتمع. إن السياسات التكنولوجية، والسياسات الاجتماعية ينبغي أن يتم تنميتها معاً بشكل متكامل، وأن ينبثق كلاهما عن أهداف متكاملة. ولكي تتمكن من تنمية المجتمع في عصر المعرفة، فإنه يجب علينا أن نبذل جهداً كبيراً في الاهتمام والتعامل بدقة مع القضايا الاجتماعية في المجتمع (دوكاتل، بالإنجليزية، 2000).

## المعرفة وثورات التقانة والاتصال

لقد نشأ مجتمع المعرفة - إذن - تأسيساً على ثورات متعددة في تقانة المعلومات والاتصالات، وما تصاعد معها كذلك من ثورات في القيم والفكر والثقافة، وفي كل نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية. وأصبحت المعرفة هي الأساس في الإنتاج والدافع الرئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليصبح الإنتاج كثيف المعرفة، وفائض القيمة ناتج عن العلم والمعرفة والإبداع في عملية الإنتاج وتصميمه. إن قيمة المنتجات في مجتمع المعرفة كما بينا لا تكمن في المادة الخام التي استعملت، ولا في قوة العمل، ولا في رأس المال الذي أنفق، ولكن بالأحرى في المعرفة التي تكمن في المنتج النهائي.

وللمعرفة سمات تختلف عن رأس المال. فالمعرفة، أولاً، صعبة القياس وهي تعبر الحدود والأوطان بسهولة، وتضيء الحياة للشعوب في كل مكان. وبمجرد إنتاجها يمكن إعادة إنتاجها بسهولة، أو نسخها ونقلها بثمن زهيد. ومن هنا، تهتم الدول المتقدمة بالتشريعات التي تحمي حق الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع، وحماية الإنترنت، وبنوك

2005). ومن ثم فإن التفكير في كيفية استحضار الخيال الإيجابي لدى الأجيال الجديدة يصبح مسألة أساسية تواجه النظم التعليمية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، ويدفعها إلى تشجيع الناس - أكثر من أي وقت مضى - على التفكير بجديّة والتركيز على النتائج النافعة للإنسانية، التي تحدث تقدماً ما، وتوحد الحضارة الإنسانية. ويتيح مجتمع المعرفة اليوم الفضاء الأوسع لاستحضار الخيال الإيجابي (الإبداع والتجديد) وتبادلته ونشره بلا حدود. فقد أصبح البحث على "الإنترنت"، على سبيل المثال، من أهم عوامل تمكين الأفراد بقوة لم تحدث من قبل في التاريخ. إنها النقيض لكل ما خبره الفرد أو تعلمه. فهي تمكن الفرد من فعل كل ما يعتقد أنه صحيح في تعامله مع المعلومات التي يريدها. وتقدمت مواقع الاتصال الاجتماعي على الإنترنت وتنامت، وأصبحت بفضل "الفيس بوك" و "تويتر" وغيرها أداة للتواصل ليس فقط من واحد إلى كثيرين، بل أيضاً من كثيرين إلى كثيرين. وخلق هذا الاتصال "مجتمع الجماهير الافتراضي"<sup>3</sup>.

وقد يتطور هذا الفضاء الافتراضي ليصبح حقيقة واقعة، وبخاصة في حال توافر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الضاغطة، ولتعب مواقع الاتصال الاجتماعي دوراً متميزاً في حشد الجموع حول فكرة ما أو موقف سياسي معين.

وتكونت في المنطقة العربية كتلة شبابية طالعة، في إطار الشريحة العليا من الطبقة الوسطى، تمكنت من الانطلاق في تعاملها مع التقنيات الرقمية وأن تفتح لنفسها آفاقاً ممتدة في إطار "المجال الرقمي" وممارسة "المواطنة الرقمية"، أو ممارسة المواطنة من خلال شبكة الإنترنت بتقنياتها المتنوعة، وهو ما يعلن عن ميلاد: "مواطنة الشبكة" (Netizen) إن جاز التعبير. لقد أوجد هؤلاء الشباب رأياً عاماً لكتلة شبابية، وأصبحوا بمثابة "طلّعة رقمية" ومثّلوا نواة لقوة ناعمة، تحدد القضايا، والشعارات والتوجهات، والتحركات التي تبعثها الكتلة الجماهيرية الكبيرة (سمير مرقص، 2011).

إن تفجر ثورة المعرفة قد زاد من فرص الحرية والديمقراطية أمام الشعوب فلقد تقدمت أيضاً حركات حقوق الإنسان حول

## تقدمت مواقع

## الاتصال الاجتماعي

## على الإنترنت

## وتنامت، وأصبحت

## بفضل "الفيس بوك"

## و "تويتر" وغيرها

## أداة للتواصل ليس

## فقط من واحد

## إلى كثيرين، بل

## أيضاً من كثيرين

## إلى كثيرين. وخلق

## هذا الاتصال

## "مجتمع الجماهير

## الافتراضي"

العالم، مؤكدة على حق الإنسان في الحرية والتعبير والعقيدة، وحقه في العيش الكريم وحصوله على فرص العمل التي يحقق فيها إنسانيته، ودافعت عن حقوق المرأة ومساواتها، ومحاربة الفقر والتمييز، ومجابهة تسلط وكل أشكال الاستبداد. وهكذا ارتبطت العولمة، في وجهها الإيجابي، بشيوع مفاهيم أساسية حاكمة تؤكد على الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان. وتراجعت الشمولية، وأصبح كل ذلك ركائز جديدة لنهضة المجتمعات من الداخل، وكذلك قواعد للتعامل بين الدول. لقد أصبح من الواضح أن مجتمع المعرفة يقوم على التنمية الشاملة المستدامة، وخلق ظروف الحرية، والنمو، والقيم الداعمة للإنسان. كذلك ارتبطت الثورة المعرفية، بمفاهيم جديدة في التنمية والسكان والبيئة، والاهتمام بقضايا المرأة والطفل (أولسون، بالإنجليزية، 2004).

كما أن إدخال تقانة المعلومات والاتصالات إلى الإنتاج الصناعي من شأنه أن يغير بنية التنظيم الاجتماعي للمؤسسة و"ثقافة المؤسسة". وقد ترتب على ذلك استبدال العاملين، نصف المهرة أو غير المهرة، بعمالة فنية ماهرة قادرة على التعامل مع تقنية المعلومات والاتصالات وكذلك مع الأجهزة عالية التقنية لإدارة المؤسسة. ولم تعد العلاقات في بنية التنظيم الاجتماعي للمؤسسة، والقائمة على البيروقراطية والاتصال الشخصي، هي الملائمة لنمط الإدارة الجديدة. فقد تم استبدال هذا النمط بعالم افتراضي يدار من خلال الإنترنت، وتقنيات الاتصال. لذلك نجد أن مؤسسات مجتمع المعرفة تسعى إلى استقطاب صنّاع المعرفة، ومستخدمي تقانة المعلومات والاتصالات وأخصائياها. وخلق ذلك منافسة كبيرة على اجتذاب هذه النوعية من عمال المعرفة وأخصائيي تقانة المعلومات (إيفرز، بالإنجليزية، 2001). ولم يعد هناك بالضرورة شرط الزمان والمكان لإقامة التنظيم المؤسسي، إذ يمكن أن يتم التواصل من خلال شبكات الاتصال، ويمكن أن تتم الاجتماعات والمؤتمرات افتراضياً. وأسفر ذلك عن تقليل التكلفة واختصار الجهد والوقت في إدارة المشاريع والوصول إلى القرارات وتنفيذ ومتابعة الاتفاقات.

ولعل في كل هذه المستجدات العالمية ما يبسر السبيل أمام المجتمعات العربية في سعيها لإعداد النشء العربي للولوج إلى

مجتمع المعرفة. فقد نفذت كل هذه التغيرات إلى التنظيمات المدرسية، تتحداها وتؤثر فيها، وتعيد بناء بنية التنظيم المدرسي على هيئتها (ويلبر، بالإنجليزية، 1993). لم تعد العلاقات في التنظيمات الاجتماعية الجديدة للمدرسة، في مجتمع المعرفة الذي نسعى إليه بنية بيروقراطية هرمية، بل أصبحت علاقات أفقية، وجهاً لوجه من خلال التقانة، ولم يعد المعلم هو المصدر الوحيد للمعلومات، بل أصبح ميسراً للتعلم، يقوم بدوره الأصيل مربياً للأجيال لا ناقلاً للمعرفة فحسب (بير و سلوتر، بالإنجليزية، 1993). كما أصبحت العلاقة داخل حجرة الدراسة (من كثيرين إلى كثيرين)، حيث يتفاعل الكل سوياً، المدرس وتلاميذه، ويغدو الكل في موقف تعليمي واحد. كذلك لم تعد الجامعات في مجتمع المعرفة محتكرة لإنتاج المعرفة الأساسية. فما كان يسمى بثلاثية: البحث العلمي، والصناعة، والجامعة التي تشير إلى إنتاج المعرفة، أصبح يتم الآن في مؤسسات متعددة الوظائف، وتشكلت شبكات المعرفة التي تربط هذه المؤسسات حيث أصبحت المؤسسات الصناعية، ومنظمات العمل والإنتاج منظمات ذكية تسيروها إدارة ذكية عالية الأجور. ولم تعد الجامعات هي المحرك الوحيد لتقدم العلم والتقانة، مما حتم عليها أن تتحول إلى تنظيمات ذكية تدار بعمالة عالية التأهيل، وترتبط بشبكات البحوث والتطوير ومراكز الإنتاج والخدمات.

وهكذا، فإن مجتمع المعرفة ينطوي على فرص وإمكانات هائلة تمكننا من تجاوز الزمن - تاريخياً - إلى صنع مستقبل أرحب نصنع فيه النهضة والتقدم لتدخل المنطقة العربية مجتمع المعرفة، على أسس من التقدم الديمقراطي، والتقدم الاقتصادي. فيؤكد أحد الباحثين (مراد وهبة، 2011) أن مصر، على سبيل المثال، يمكن أن تؤسس الديمقراطية الآن بفضل ثورة المعلومات والمعرفة وتختزل من الزمن أربعة قرون قطعتها أوروبا لفضل ثورة المعلومات الثورة العلمية والتكنولوجية في القرن العشرين أفرزت ظاهرتين أساسيتين هما: الجماهيرية والإلكترونية. وقد شاع مصطلح الجماهير، مثل "إنتاج جماهيري"، و "مجتمع جماهيري"، و "وسائل إعلام أو اتصال جماهيري"، و "ثقافة جماهيرية". أما الثورة

الإلكترونية والإنترنت والتجارة الإلكترونية، فقد ولدت ظاهرتين، الأولى "موت المسافة" زمانياً ومكانياً. والثانية هي "الفيسبوك" وغيرها من مواقع الاتصال الاجتماعي عبر الإنترنت. وبفضل موت المسافة يمكن اختصار الزمن، أي يمكن تقليص القرون الأربعة التي تحققت فيها الديمقراطية في أوروبا (مراد وهبة، 2011).

أما عن التقدم الاقتصادي، فهو ممكن أيضاً، مثلما أن اختصار الزمن وارد وممكن. ذلك أن ثمة خياراً جديداً أتاحه الانتقال من الإنتاج التقليدي إلى الإنتاج الكثيف المعرفة، على غرار ما فعلته كوريا الجنوبية، وماليزيا، وسنغافورة. ويختصر هذا الخيار مدة التقدم - الذي قطعه دول أوروبا في قرون - إلى 15-20 سنة فقط. كما يحتاج أيضاً إلى قوة عمل على مستوى عالٍ من الذكاء وقوة المعرفة، وتعليم متميز ومستمر، وكلا الأمرين لا يمكن تحقيقهما، إلا برعاية متكاملة وتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة يستمر إلى ما بعد التعليم الجامعي (حسين كامل بهاء الدين، ورقة مرجعية للتقرير).

وفي هذا السياق، يبين تقرير المعرفة العربي للعام 2009 أنه من الممكن تدارك التأخر التاريخي العربي في مجال المعرفة. والتعامل مع الفجوات المعرفية في المنطقة العربية إذا توفرت الإرادة السياسية لتخطى الفجوات ولجعل المعرفة في خدمة التنمية، وإذا تم حشد وتسخير الطاقات ورصد الموارد اللازمة لبناء البيئات التمكينية لمجتمع المعرفة المأمول. وبذلك تصبح المعرفة - اكتساباً وتوطيماً وتوظيفاً وإنتاجاً وإبداعاً - أداة وغاية للمجتمع ككل، وتصل إلى جميع الشرائح على قدر المساواة، وفي جميع المجالات المعرفية، بما فيها العلمية والفنية والثقافية، والتراثية والخبرات المجتمعية المتراكمة، وتتحقق بذلك ثلاثية المعرفة والحرية والتنمية.

## إشكاليات الولوج إلى مجتمع المعرفة<sup>4</sup>

تنطوي مفردة "إشكالية" على التناقض الكامن في القضية أو المسألة التي يتم تناولها (مراد وهبة، 1996). وانطلاقاً من هذا المفهوم نعرض في هذا الجزء تحليلاً نقدياً لأربع إشكاليات هامة ينبغي الوقوف عندها

### ينطوي مجتمع

### المعرفة على فرص

### وإمكانات هائلة

### تمكننا من تجاوز

### الزمن - تاريخياً -

### إلى صنع مستقبل

### أرحب نصنع فيه

### النهضة والتقدم

### لتدخل المنطقة

### العربية مجتمع

### المعرفة، على

### أسس من التقدم

### الديمقراطي

### والتقدم الاقتصادي.

### إن المعرفة - اكتساباً

### وتوطيماً وتوظيفاً

### وإنتاجاً وإبداعاً - أداة

### وغاية للمجتمع

### ككل، ويجب أن تصل

### إلى جميع الشرائح

### على قدر المساواة،

### وفي جميع المجالات

### المعرفية

والشكلية. وهنا تكمن مشكلة التغيير في قدرة أصحاب مشروع النهضة على تنمية نماذج معرفية وإدراكية جديدة، وقيم وأخلاق ووعي جماهيري جديد، وبنى ثقافية جديدة تدفع جهود التنمية والتغيير وتتلاءم مع متطلبات النهضة وأهدافها.

ومن أهم عناصر البنية الثقافية النماذج المعرفية التي يدرك بموجبها الناس عالمهم المحيط بهم أو ما يسميها أحد الباحثين "بناء نظرة عربية جديدة إلى العالم". وتشمل هذه النظرة ثلاثة مناهج أساسية لمعرفة العالم، هي التجربة، والاتساق المنطقي العقلاني، والاعتقاد، لتعمل في ثلاثة مجالات أساسية للمعرفة، هي العلم التجريبي، والفلسفة أو الفكر العقلي، والدين. ولأن الواقع أكثر تعقيداً، لا تمتلك المجالات الثلاثة الأساسية حدوداً ثابتة واضحة وإنما تتداخل وتتفاعل على أرض الواقع. وهذا التداخل والتفاعل هو ما ينتج نظرة متكاملة إلى العالم تتغير من مكان إلى آخر وفقاً للتفاعلات الثقافية التي أنتجتها. كذلك ليس هناك نشر ممكن للثقافة العلمية من مجتمع إلى آخر - بواسطة الترجمة أو نقل العلماء وما إليه - دون توافر مناخ ثقافي ينطوي على نظرة مواتية إلى العالم، تستوعب العلم والمنهج العلمي، داعية للتقاليد العملية في البحث النظري والتقني (سمير أبو زيد، 2009). ومن هنا كانت الدعوة في نهاية العقد الماضي على لسان مفكرين كثيرين في العالم الغربي إلى "عقل جديد لعالم جديد"، حتى يتمكن الغرب من الدخول إلى القرن الحادي والعشرين، عصر المعلومات ومجتمع المعرفة (أورنشتاين و إيرليش، ترجمة أحمد مستجير، 2000).

إن ما يسمى بالحقائق العلمية، إن هي إلا اجتهادات إنسانية تتغير وتتبدل باستمرار، فالواقع نسبي، والمعرفة نسبية. والعلم كشف مستمر للواقع في سيرورته وتطوره. والنشاط العلمي جزء لا يتجزأ من البنية الفكرية والثقافية. فالعلم أحد أنماط المعرفة الإنسانية وليس كلها. ومع ذلك فهو يحتاج إلى بنية ثقافية حاضنة، وهو في الوقت نفسه المحرك الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد يروم التقدم، وتحقيق مجتمع المعرفة. إلا أن محاولات المجتمعات العربية لتوطين العلم اقتصر على الاستخدام النفعي البراغماتي للعلم، وعلى

عند التفكير في بناء النهضة العربية وإعداد الأجيال للولوج إلى مجتمع المعرفة تتمثل في: التنمية الثقافية، والتناقض الكامن في مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، وحرق المراحل، والتغيير في نظم التعليم.

## إشكالية التنمية الثقافية في الوطن العربي

على الرغم من تعدد تعريفات الثقافة، فإنها من منظور عملي يتسق مع هدف هذا التقرير، تمثل جملة الخبرات والمهارات، ومنظومة القيم والاتجاهات التي تراكمت وتأسلت لمجتمع يستخدمها على نحو خاص، استخداماً حيويًا لتشكيل عالمه وإشباع حاجاته، وإنتاج وسائل هذا الإشباع، مما يولد بنى وعلاقات وإنجازات (محمود قمبر، 1989). لذلك لا بد أن تكون الثقافة في موضع القلب من جهود النهضة والتغيير والتنمية. لكن قد يكون في قلب ثقافة المجتمع نفسها أيديولوجيات - منظومة قيم ومعتقدات - تزيغ وعي الناس، وتكرس التخلف، كنتيجة لميراث ثقافي طويل من القهر، والاستعمار، والسلطة المستبدة، والتقاليد البالية الموروثة. إنها أيديولوجيات تكرس التخلف والتواكيفية والماضوية والغيبية

إن العلم أحد أنماط

المعرفة الإنسانية

وليس كلها. ومع

ذلك، فهو يحتاج

إلى بنية ثقافية

حاضنة، وهو في

الوقت نفسه المحرك

الأساسي في عملية

التنمية الاقتصادية

والاجتماعية

### الإطار 1-1

#### تطور الحداثة الأوربية

تكونت الحداثة، وما أنجزته من نهضة علمية وتقنية، عبر موجات متفاعلة من الإصلاحات الكبرى. وأول هذه الإصلاحات، موجة الإصلاح الديني التي أقرت حرية العقيدة، وقدرة الإنسان على معرفة دينه، دون وسيط أو سلطة دينية. وأطاحت بالتشدد الديني والتسلط باسم الدين على الحياة الاجتماعية والسياسية، بل والحياة الدينية نفسها. أما الإصلاح الثاني فقد تمثل في الحركة السياسية والاجتماعية التي تبنت الدعوة إلى العقد الاجتماعي وفكرة العقد الاجتماعي رد فعل ضد السلطة السياسية المطلقة، وتؤسس مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطات، وتأسيس الحرية (الليبرالية) الفردية والاجتماعية والحقوق الإنسانية، والتسامح، والنسبية والتعددية. وتأسس العقد الاجتماعي على فكرة العلمانية

المصدر: محسن زيادة، 1988، بش، بالإنجليزية، 1995، مراد وهبة، 2011

## الإصلاح الثقافي في وثيقة الإسكندرية

والمطلبات العصرية. وهو الاتجاه الذي يزيل التناقض الضار بين حرية الفكر والإبداع والوصايا التي يفرضها البعض باسم الدين الذي يدعو إلى المجادلة بالتي هي أحسن، ولا يفرض إرهاباً فكرياً على المختلفين.

• المضي قدماً في تحرير المرأة بما يحقق مساواتها العادلة بالرجل في العلم والعمل، تأكيداً لفاعلية المشاركة الاجتماعية بمعانيها الكاملة.

• تهيئة المناخ الثقافي لتحقيق التطوير الديمقراطي وتداول السلطة سلمياً، وذلك بالعمل على مواجهة الرواسب والعادات الجامدة والأثار المتركمة لأوضاع وأساليب سياسية فاسدة من شأنها أن تحول دون فاعلية المشاركة السياسية. وشأن هذه المواجهة تغيير النظرة السياسية والاجتماعية إلى

المرأة وتأكيد إسهامها الثقافي وإنجازها العلمي، ودورها اللازم في عملية التنمية، انطلاقاً من أن التنمية الثقافية هي أساس أي تنمية. والخطوة الأولى لأي إصلاح جذري لا يمكن نجاحها إلا بإشاعة ثقافة الديمقراطية في مناهج التعليم والإعلام.

• تأكيد العلم بوصفه مكوناً أساسياً من مكونات الثقافة، وبوصفه مساراً راسخاً للنظرة المستقبلية التي تؤسس في الوعي الثقافي العام ضرورة مجتمع المعرفة الذي هو السبيل الأمثل للتقدم في كل مجال.

نصت وثيقة الإسكندرية الصادرة عن مؤتمر "قضايا الإصلاح العربي الذي عقد بمكتبة الإسكندرية في الفترة من 12-14 مارس/آذار 2004 على مجموعة من سبل الإصلاح الأساسية في الثقافة ضمن رؤية شاملة لمسارات أخرى من الإصلاح. وثمة خمس توصيات أساسية في الإصلاح الثقافي نوردتها لأهميتها بالنسبة للتقرير الحالي، كما يلي:

• العمل على ترسيخ أسس التفكير العقلاني والعلمي بتشجيع مؤسسات البحث العلمي، وتوفير التمويل اللازم لها، وإطلاق حريات المجتمع المدني في تميمتها. وفي الوقت نفسه، القضاء على منابع التطرف الديني التي لا تزال رواسبها موجودة في المناهج الدراسية وخطب المساجد ووسائل الإعلام الرسمي وغير الرسمي.

• تشجيع الاستمرار في تجديد الخطاب الديني سعياً إلى تجسيد الطابع الحضاري التنويري للدين، بما يقتضيه ذلك إطلاق الحريات الفكرية، وفتح أبواب الاجتهاد على مصراعيها في قضايا المجتمع للعلماء والباحثين، تحقيقاً لخير الفرد والمجتمع، ومواجهة لكل صور التشدد والحرفية الجامدة في فهم النصوص الدينية والابتعاد بها عن مقاصدها ومبادئها الكلية. ويستلزم ذلك أن يمضي إصلاح الخطاب الديني في اتجاه يتسق وروح العلم وحكم العقل

المصدر: وثيقة الإسكندرية، 2004

محاولة استيراد نواتج العلم التقنية دون إنتاج العلم نفسه، فأصبحت المجتمعات العربية مستهلكة للعلم والتقانة، كسلعة للاستخدام وليس لتوطين العلم وتوظيفه وإنتاجه (سمير أبو زيد، 2009). ولعل عجز المجتمعات العربية عن توطين العلم، وتوظيفه وإنتاجه، كامن في غياب النماذج المعرفية والإدراكية المواكبة "للحدثة" عن بنية الثقافة والمعرفة العربية. ويرصد أحد المفكرين العرب حركة النهضة العربية، محاولاً تشخيص التخلف العربي من جهة، وفكر النهضة العربية من جهة أخرى، من خلال تتبعه لأعمال عدد غير قليل من المفكرين المعنيين بحركة النهضة، بتحديد تيارين رئيسيين: تيار الإصلاح الديني من جهة، وتيار ليبرالي غلب عليه إلى حد كبير الطابع العلماني من جهة ثانية. وقد جمعت بين هذين التيارين على الرغم من اختلاف المنطلقات قواسم مشتركة عديدة أولها الاقتناع بأهمية العلم وضرورة الاستناد إلى العقلانية. والقاسم المشترك الثاني هو الدعوة إلى الانفتاح على العالم والاقتباس المشروط عن الغرب. والثالث هو تبني مبادئ الحرية والعدل والمساواة وسلطان القانون، والاقتناع بأن الإصلاح أو التغيير أو التحديث، يجب أن يتم عن طريق التدرج لا عن طريق الطفرة. وألا يكون فوقياً، بل أن تكون له صفة مجتمعية شاملة بحيث يشمل النظام السياسي وأوضاع المرأة وقضايا اللغة والتربية والتعليم، وطرائق حياة الناس وأخلاقهم (السيد يسن، 2010).

وأرجع كثير من المفكرين العرب انحسار الروح التي سادت عصر النهضة العربية وفشلها إلى ما حدث من قطيعة فكرية في الثقافة العربية مع التسامح والانفتاح والحرية والتنوير والتعددية ونسبية الحقيقة وأهمية التفاعل الحضاري التي كانت كلها بازغة في مناخ المشروع النهضوي العربي، لتسود اتجاهات أخرى تميزت بالانغلاق والتعصب والواحدية والتشبث بملكية الحقيقة المطلقة والتشكك إزاء الآخر (المصدر السابق)، فانتكس التنوير، وفشلت مسيرة التحديث العربية (مراد وهبة، 2011).

إن التناقض القائم بين ثقافة نروم إليها تحتضن العلم وتقوم على النسبية والعقلانية، وبين ثقافة سائدة تحتضن اتجاهات تقوم على التعصب وإدعاء ملكية الحقيقة المطلقة، لا يمكن حله إلا بمشروع نهضوي، يحقق تنمية

ثقافية تنصير لعقل جديد من أجل بناء مجتمع جديد.

## إشكالية التناقض الكامن في مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة

إن اقتصادات المعرفة تشكل القلب النابض الاقتصادي في مجتمع المعرفة، وهي كغيرها من اقتصادات رأسمالية أخرى تتطوي على تناقض. ذلك أن اقتصادات المعرفة تستثير قوى النمو والرفاهية، ولكنها تسعى في الوقت نفسه إلى جني أكبر قدر من الربح والمصلحة الذاتية، وذلك ما يمزق نظام المجتمع ويشتته، ويعمل على اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، ويشعل فتيل الإرهاب والجرائم، ويزعزع أركان الأمن والاستقرار في العالم (هارغرفز، بالإنجليزية، 2003).

## اقتصرت محاولات

## المجتمعات العربية

## لتوطين العلم

## على الاستخدام

## البراغماتي، وعلى

## استيراد نواتج العلم

## التقنية دون إنتاج

## العلم نفسه

## غياب الأبعاد السياسية والاجتماعية عن عملية النمو الاقتصادي

## حالة مصر

إن التجارب الاقتصادية الجديدة التي ركزت على النمو الاقتصادي كعامل وحيد في عملية التنمية، غافلة عن العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية، قد كلفت بلداننا ثمناً باهظاً للغاية، من حيث حلول الفقر، وزيادة معدلات البطالة، وتفاقم اللامساواة في الداخل، وكل هذا أفضى إلى مشكلات اجتماعية، وسرعان ما اتضح أن هذا النمو الاقتصادي ذاته لم يكن متجانساً، ومن ثم ظل أثره على الجماهير العريضة معدوماً باطراد.

المصدر: مؤسسة كارنيغي، Carnegieendowment.org، الموقع الإلكتروني بتاريخ 23 فبراير/ شباط 2011

فجة، خاصة في مجتمعات العالم الثالث التي تطمح بالتقدم نحو مجتمع المعرفة. ذلك أن اقتصادات المعرفة، بحكم تعريفها، تقوم على المعرفة الكثيفة، بعكس اقتصادات الصناعة التقليدية التي تقوم على عمالة كثيفة. كما أن الاقتصادات كثيفة المعرفة تجتذب من العاملين في المعرفة شريحة صغيرة تمتلك المعارف والمهارات والقدرات العالية. وهذه الشريحة هي التي ترتفع دخولها وتستفيد من اقتصادات المعرفة. إن غالبية من ينتمون إلى هذه الشريحة هم من المهنيين الذين يرفعون أسعار ما يقدمونه من خدمات في الاقتصاد المعرفي، الأمر الذي يحقق لهم فائضاً وعوائد اقتصادية كبيرة. وفي مقابل ذلك، يتم إقصاء الشرائح الأخرى الأقل معرفة ومهارة، وينشأ داخل المجتمع ما يمكن تسميته بالفجوة الرقمية، وهي، في جوهرها، فجوة اجتماعية بين شريحة صغيرة نسبياً تملك المقومات المعرفية والمهارية والثقافية لمطالبات اقتصاد المعرفة والشرائح الاجتماعية الأخرى التي لا تمتلك ذلك. وفيما تزداد الشريحة الأولى ثراءً، تزداد الشرائح الأخرى فقراً وبؤساً.

إن أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي لا تؤدي إلى تقويض الانسجام الاجتماعي والاستقرار السياسي فحسب، بل تتعارض أيضاً مع الروح الديمقراطية ذاتها، فضلاً عن أنها تشجع الفساد والمحاباة، وهما في حد ذاتهما من العوامل الكابحة للتنمية. وفي حين أن العولمة الاقتصادية، عندما يطلق عنانها بلا ضوابط، قد تزيد من حدة التفاوت والفقر والاستبعاد، فإن إدارتها على النحو الملائم (بما في ذلك تبني التشريعات والإجراءات الضامنة والمحفزة) تعتبر شرطاً مسبقاً لازماً لتعزيز حقوق الفرد الاقتصادية والاجتماعية. فهذا الانقسام الحاد - الذي يحدث في المجتمعات الساعية إلى اقتصادات المعرفة - ما بين نخبة تسيطر على اقتصاد المعلومات (حوالي 20%)، وبين غالبية (نحو 80%) فقيرة في اقتصاد المعلومات يؤدي بإزدياد إلى البطالة، وتفاقم الفقر والتهميش، وتراجع حقوق العمال وانحسار دولة الرعاية الاجتماعية. (مصطفى حجازي، ورقة مرجعية للتقرير).

يكمن رفع التناقض الذي تتطوي عليه هذه الإشكالية التي نحن بصدها في مدى قدرة البلدان الساعية إلى اللحاق بمجتمع المعرفة على إتباع سياسات تنموية تحقق التوازن بين

وثمة تناقض أساسي في إشكال اقتصاد ومجتمع المعرفة. فالليبرالية الجديدة، المهيمنة في الفكر الرأسمالي العالمي المعاصر، تؤكد على مجموعة من الحقوق التي تتطوي تحت راية الديمقراطية، تتضمن الحريات العامة، وحرية التعبير، وحرية الدين والاعتقاد، إلى جانب مجموعة أخرى من الحقوق كالمساواة والعدالة الاجتماعية، والحق في المعرفة والعمل، والحياة الكريمة لكل مواطن. وفي الوقت نفسه، تؤكد هذه الليبرالية الجديدة السائدة على مجموعة حقوق تتناقض مع ما ذكر من حقوق، وتتعلق بالملكية الفردية التي تعطي شرعية للرأسمالية من خلال الحق في الربح والملكية. وهذه الحقوق الأخيرة تتطوي حكماً على اللامساواة. فحق الملكية مفتوح أمام من يملك، وفق القدرة والكفاءة، مما ينتج نقيضه. ذلك أن هناك، بطبيعة الحال، من يملك ومن لا يملك.

إن هذا التناقض بين مبدأ الحق في الملكية واستقلاليتها للجميع، ومبدأ المساواة والرفاه الاجتماعي للجميع، أو ما يمكن التعبير عنه بالتناقض الكامن بين الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في النظام الرأسمالي، هو في الحقيقة التناقض المحرك للتغيير في النظام الرأسمالي، من خلال سياسات اجتماعية لم تحقق المرجو منها حتى الآن، وخاصة في كثير من البلاد النامية ومنها بعض البلاد العربية، التي أدت إلى زعزعة دعائم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في هذه البلاد. ويبقى السؤال مطروحاً حول إمكانية تعايش "المساواة المدنية"<sup>5</sup>، مع عدم المساواة الاقتصادية.

وإذا انتقلنا من مستوى التحليل النظري إلى المستوى الإجرائي، فإن هذه الإشكالية، أو بالأحرى هذا التناقض، إنما يتضح بصورة

إن أوجه التفاوت

الاجتماعي

والاقتصادي لا

تؤدي إلى تقويض

الانسجام الاجتماعي

والاستقرار السياسي

فحسب، بل تتعارض

أيضاً مع الروح

الديمقراطية

ذاتها، فضلاً عن

أنها تشجع الفساد

والمحاباة، وهما

في حد ذاتهما من

العوامل الكابحة

للتنمية



النامية، التي تتدفق عليها ثورة المعرفة بسرعة هائلة، أجيالا لم تتغير بعد تعيش قطاعات كثيرة منها في غياهب مراحل تاريخية ماضية تجاوزها العالم المتقدم وتركها خلفه بمراحل زمنية كبيرة.

وما زالت الأجيال في مجتمعاتنا العربية منشغلة بالعديد من القضايا الأساسية والتأسيسية كقضية محو الأمية، وبناء الدولة الحديثة، بعد الاستقلال، وما تتطلبه من توفير بنية تحتية ومعرفية ومهارية؛ "ونجد الطفل أو الشاب في دول الشمال المتقدم يفتح عينه، كل صباح، على رؤية الحاسوب، وفي محيط أسري أو اجتماعي متمكن نسبياً من المعلوماتية، في حين يفتحها الطفل أو الشباب العربي في محيط لم يصل بعد إلى درجة الإشباع في مجال المعارف الأولية" (عبد الوهاب بن حفيظ، ورقة مرجعية للتقرير). فإذا كان بناء مجتمع المعرفة في الغرب، كما بينا سابقاً، قد ارتكز على ثورات معرفية، في مراحل تاريخية متلاحقة، فهل ثمة إمكانية أمام المجتمعات العربية لحرق هذه المراحل، والعمل بصورة متزامنة ومكثفة وشاملة لتحقيق متطلبات هذا الإنجاز التاريخي والمشاركة في مجتمع المعرفة؟

إن إمكانية حرق المراحل أمام المجتمعات العربية ما زالت قائمة، وتكمن في مجموعة عوامل. العامل الأول، يتم بفضل طبيعة المعرفة المتدفقة، وانتشارها بسرعة تتجاوز المكان والزمان، بتأثير تقانة المعلومات والاتصالات المتقدمة. وباتت هذه المعارف المتدفقة، والتي يجب ان يستفاد منها في تقليص الفجوة المعرفية وفي تنظيم مشاريع العمل التنموي، وتحدد مجالات السلوك الاجتماعي بشكل مباشر، وتشكل العلاقات، وأنماط الإدارة في فضاء غير محدود، تأكلت فيه حدود الأوطان. ويتمثل العامل الثاني، في تسارع نسبة انتشار المعرفة الرقمية في بلدان عربية كثيرة. وأما العامل الثالث، فيتمثل في قيام عدد من البلدان العربية بمبادرات جادة داخل النظم التعليمية، حتى وإن لم يتم تميمها أو تقييم أثارها بعد، لتنفيذ وتوطين المعرفة، مع بناء البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال اللازمة لنجاح هذه المبادرات، ودعم البحوث والتطوير، ويكمن العامل الرابع في قدرة حركة النهضة

حاجة المجتمع إلى النمو والتقدم في اتجاه مجتمع المعرفة من جهة، وحاجة المجتمع إلى توظيف جميع أفرادها والقضاء على الفقر والبطالة وتحقيق العدالة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تشجيع المشاريع الإنتاجية والخدمية الترموية في الزراعة والصناعة، على مستوى المشاريع الكبيرة، والمشاريع الصغيرة.

إن التنمية المستدامة المستندة على إقامة مجتمع المعرفة تستدعي رفع التناقض بين "اقتصاد المعرفة" و "مجتمع المعرفة". فاقتصاد المعرفة هو اقتصاد رأسمالي يخدم المصلحة الخاصة ويقوم على حافز الربح والآليات المطلقة لحرية السوق. أما مجتمع المعرفة، فإنه عملية اجتماعية شاملة، في التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية، تستهدف المصلحة العامة (هارغرفز، بالإنجليزية، 2002). وهنا تأتي أهمية توجيه النظم والمؤسسات الاجتماعية، بما فيها النظم التربوية كي تعمل لخدمة الهدفين معاً: "المصلحة الخاصة" و "المصلحة العامة"، في سياسات متكاملة.

#### الإطار 4-1

##### المساواة واقتصاد المعرفة

من المرجح أن يتحقق اقتصاد المعرفة في ظل شروط رأسمالية ضمن إطار مجتمع رأسمالي يتضمن احتواء الفقر والبطالة ضمن حدود "مقبولة" ومع "صفات مسكنة" ربما شابهت ما نراه في المجتمعات الرأسمالية اليوم. ومجتمع المعرفة ليس، من حيث المبدأ، مجتمعاً طوباوياً تسوده المساواة بأشكالها. بل هنالك حاجة لتغيرات شتى على أصعدة كثيرة كي يتسنى تحقيق المساواة المنشودة والوصول إلى مجتمع المعرفة "العادل".

المصدر: عمر بيزري، عضو لجنة قراء التقرير

#### إشكالية حرق المراحل

في ظل موجات تطور العالم من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة، تشهد المجتمعات العربية، شأنها شأن المجتمعات النامية الأخرى، إشكالية الانتقال من المحيطات الزراعية والثقافات شبه الشفوية، أو الشفوية المتصلة بها، إلى المعرفة الرقمية، دون مقدمات (عبد الوهاب بن حفيظ، ورقة مرجعية للتقرير). وبالتالي، تشهد المجتمعات

تستدعي التنمية

المستدامة رفع

التناقض بين

اقتصاد المعرفة

ومجتمع المعرفة.

فاقتصاد المعرفة هو

اقتصاد رأسمالي

يخدم المصلحة

الخاصة، أما مجتمع

المعرفة، فإنه عملية

اجتماعية شاملة

تستهدف المصلحة

العامة

## إن التعليم نظام قائم

في سياق مجتمع

محدد له خصائصه

وظروفه السياسية

والاجتماعية

والثقافية. ويؤثر

التعليم في المجتمع

ويتأثر به في الوقت

نفسه في علاقة

جدلية قوية

عندما تتحقق

التربية، يكتسب

الأفراد المعارف

والمهارات، وبالتالي

يصبح هؤلاء الأفراد

رأس مال بشرياً

المدرسة هي المكان

الذي يتم فيه تنمية

رأس المال البشري

بكفاءة وعدالة.

فالعادلة تعلم وتنفذ

في المدرسة

العربية في بناء إرادة سياسية مستتيرة تتغلب على إشكالية الثقافة وتحقق تنمية ثقافية يبرز من خلالها عقل عربي جديد. إن هذه العوامل الأربعة المذكورة تشكل معاً دافعاً قوياً للمجتمعات العربية كي تتخطى بدون تأخير في ثورات معرفية مكثفة وشاملة لكل قطاعات الحياة في آن واحد، لتتمكن من رفع التناقض الذي تطوي عليه إشكالية حرق المراحل.

## إشكالية التغيير في نظم التعليم

لعل إشكالية التغيير في نظم التعليم من أكثر الإشكاليات علاقة بعمليات إعداد النشء لمجتمع المعرفة. فالتعليم نظام قائم في سياق مجتمع محدد له خصائصه وظروفه السياسية والاجتماعية والثقافية. ويؤثر التعليم في المجتمع ويتأثر به في الوقت نفسه في علاقة جدلية قوية.

والتعليم من أهم الأسس للنمو الاقتصادي، بل هو محدد رئيسي له، وفي الوقت نفسه، فإن التعليم إنما يستمد موارده ومدخلاته من النمو الاقتصادي والثقافي في المجتمع، وهو سبب ونتيجة في آن واحد. وتكمن الإشكالية في السؤال حول نقطة البدء: فهل نبدأ من النظام التعليمي ومدخلاته وحوكمته وعملياته، لنحصل على مخرجات تعلم تمكن من تحقيق الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والانخراط في عصر المعرفة، أم من المجتمع وسياقاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تبني النظام التعليمي وتوفر موارده، وتشكل بيئته التربوية، ليحصل المجتمع على الناتج التربوي المنشود من العناصر البشرية الداعمة للولوج إلى عصر المعرفة؟ لقد انعكست هذه الإشكالية في خلاف فكري حاد بين أصحاب نظريات رأس المال البشري من جهة، وأصحاب النظريات الاجتماعية النقدية من جهة أخرى (حسن البيلاوي، 1986).

ويقوم منطق نظرية رأس المال البشري، كما يتفق عليها الجميع، على أن التربية هي استثمار في البشر، وحينما تتحقق التربية، يكتسب الأفراد المعارف والمهارات، وبالتالي يصبح هؤلاء الأفراد رأس مال بشرياً. والعملية التربوية، بناء على نظرية رأس المال البشري، هي فعل يتنامى مع الخبرة الإنسانية للفرد. والتحصيّل التربوي محكوم بجهود

الفرد. ولذلك فإن هذا المفهوم يقدم نموذجاً بعيداً عن تأثير الطبقة الاجتماعية، والعرق والنوع. والمدرسة هنا آلية محايدة، وجودتها تكفل "الفرصة المتكافئة" للجميع. والفرصة المتكافئة هي محور العدالة الاجتماعية. ولذلك فالمدرسة بحسب هذه النظرية هي المكان الذي يتم فيه تنمية رأس المال البشري بكفاءة وعدالة. فالعدالة تعلم وتنفذ في المدرسة.

وقد كانت الليبرالية الكلاسيكية، أو الليبرالية الاجتماعية، تسعى إلى فض التناقض بين مسعى الفرد من أجل مصلحته (المصلحة الخاصة والاهتمام الذاتي للفرد) من جهة، والمصلحة العامة الاجتماعية للمجتمع من جهة ثانية، على أساس تحديد دور الدولة في رعاية المصالح العامة (في الدفاع والتربية والضانون)، وكذلك في بناء سياسات استقرار (تضمن المصلحة العامة والخدمات العامة، ومعالجة مساوئ أو فشل السوق، والتوسط بين الجماعات المتنافسة). في حين نجد الليبرالية الجديدة، التي ينادي بها المحافظون الجدد المهيمنون بشكل كبير على اقتصادات المعرفة في الغرب الآن، يقدمون مفهوماً مخالفاً لدور الدولة يتحدد فقط في بناء السوق الملائم، من حيث تقديم الشروط المهيئة والقوانين والمؤسسات الضرورية للحفاظ على الطبيعة الاستقلالية للسوق وممارسة الحرية الاقتصادية.

وفي مقابل نظرية رأس المال البشري، برزت جهود علماء الاجتماع النقدي في الستينات والسبعينات من القرن العشرين وانعكست في دراسات مسحية ميدانية تجريبية هامة جداً. فكانت هناك، على سبيل المثال، أبحاث في الستينات (كولمان، بالإنجليزية، 1966) تؤكد على أن المدرسة، كعامل مستقل، ذات أثر ضعيف في تحصيل التلاميذ. وأكدت دراسات أخرى أن تأثير العوامل خارج المدرسة (مستوى الفقر والطبقة الاجتماعية) أقوى بكثير من تحصيل التلاميذ، في تحديد مستوى العائد الفردي للتعليم (جنكز، بالإنجليزية، 1972). ومن ثم فإن ما يجب أن نركز عليه ليس تحقيق حراك اجتماعي، بل تحقيق إنصاف وعدالة اجتماعية. وحسب هؤلاء المفكرين، فإن دور مؤسسة المدرسة في تحقيق العدالة الاجتماعية والتقدم وتجهيز الأجيال لمجتمع المعرفة يبقى هامشياً ما لم يكن قائماً في إطار اقتصاد وسياسات اجتماعية عادلة. وقد أدرك النشء

لا بد أن تصبح  
خطط الإصلاح  
التربوي جزءاً لا  
يتجزأ من خطط  
التنمية الشاملة  
في سياق الحرية  
والديمقراطية في  
المجتمع، تقودها  
إرادة سياسية قوية،  
وتدعمها إرادة  
مجتمعية فاعلة

وبناء رأس المال البشري ضمن الإطار العام لإعداد النشء لمجتمع المعرفة، إنما يكمن في ضرورة تبني سياسات متكاملة في الإصلاح التربوي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن تصبح خطط الإصلاح التربوي جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية الشاملة في سياق الحرية والديمقراطية في المجتمع، تقودها إرادة سياسية قوية، وتدعمها إرادة مجتمعية فاعلة. إن شمولية الإصلاح من شأنها أن تغير النظرة إلى أن يصبح إعداد "رأس المال البشري" ليس مجرد إعداد وسائل للإنتاج، بل إعداد لرأس مال القدرة الإنسانية من خلال رأس المال المعرفي، وأن ننظر إلى المدرسة على أنها منظومة شاملة من الأهداف والحوافز، ونظم المعلومات، والتقانة، والإدارة المرنة والقيادة المتميزة؛ حينئذ سوف تكون التربية، تربية تحويلية، قادرة على إعداد جيل جديد، في مجتمع جديد، ليتعامل مع عالم جديد، على أن يتم ذلك كله في إطار ثلاثية المعرفة والحرية والتنمية.

العربي في دراسات الحالة الأربع، كما اتضح في نتائج الاستبيان الذي أجري في سياق هذه الدراسة، أن 52% من التلاميذ يؤيدون بشكل حاسم فكرة "أن من يملك المال لديه فرص أفضل في التعليم"، وأيد ذلك بشكل جزئي 23.1% من التلاميذ. وتتماشى هذه النتيجة مع فكر أصحاب المدرسة النقدية<sup>6</sup>.

وساعدت البحوث الميدانية التجريبية على تنامي النظريات النقدية الاجتماعية في التربية، مثل نظرية الاقتصاد السياسي (بولز وجنتس، بالإنجليزية، 1976)، ونظرية رأس المال الثقالي (بورديو و باسرون، بالإنجليزية، 1970) والنظرية النقدية في التربية (جيروكس 1981، وأبل 1982، بالإنجليزية). وأجمعت هذه النظريات في تحليلاتها لبيئة التنظيم الاجتماعي على أن المدرسة وثقافتها السائدة هي آلية لإعادة إنتاج النظام الرأسمالي والثقافة المهيمنة في المجتمع. (حسن البيلاوي، 1986).

وتأسيساً على ما سبق، فإن رفع التناقض الذي تطوي عليه إشكالية العلاقة بين التعليم

